مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

Journal of Management Research

علمية - متخصصة - مُحكمة - دورية ربع سنوية

عدد أكتوبر 2023

للسنة الحادية والأربعون

Vol. 41, No.4; Oct. 2023

www.sams.edu.eg/crdc

رئيس التحرير
أ. د. أنور محمود النقيب
مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد حسن عبد العظيم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ISSN : 1110-225X

أثر صدمات ارتفاع الاسعار العالمية للغاز الطبيعي على الميزان التجاري المصري

اعداد

الباحثة / ريهام عبد الله ابراهيم بدر

باحثة دكتوراه بقسم الاقتصاد

بأكاديمية السادات للعلوم الادارية

مستخلص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير صدمات الأسعار العالمية للغاز الطبيعي على الميزان التجاري المصري ، ومصر كدولة مستوردة تتأثر بهذه الظاهرة، بحيث يهدف هذا البحث إلى معرفة تقلبات أسعار الغاز الطبيعي على مؤشر من مؤشراتها الاقتصادية (الميزان التجاري) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢١ ، حيث تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي الاستقرائي واستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل البيانات الاحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى أن عناصر الميزان التجاري المصري (الصادرات والواردات المصرية) تتعلق بشكل كبير بتقلبات أسعار الغاز الطبيعي العالمي أي علاقة سلبية، يعني هذا أثر كبير لصدمات ارتفاع اسعار الغاز الطبيعي العالمي على الاستقرار الاقتصادي في مصر, و تقدم هذه الدراسة ملخص للأسباب التي ادت الى تذبذب الميزان التجاري المصري خلال السنوات السابقة وكيفية التقليل منها, كما تقدم مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تساعد على تقليل التأثير المحتمل لصدمات أسعار الغاز الطبيعي المقبلة على الاقتصاد المصري بصفة عامة وعلى الميزان التجاري المصري بصفة خاصة .

أولاً: المقدمة :

لقد حظيت التقلبات المستمرة في الأسعار العالمية للغاز الطبيعي باهتمام واسع على المستوى العالمي خاصة في السنوات الأخيرة بعد توالى الصدمات ارتفاعاً وانخفاضاً، لما لها من آثار سلبية عديدة على الأداء الاقتصادي والقطاعات الاقتصادية المختلفة بصفة عامة ، وعلى رصيد الميزان التجاري بصفة خاصة.

حيث يعد الغاز الطبيعي من أهم الثروات الطبيعية التي تمتلكها عدد من دول العالم، وتكمن أهميته بأنه عنصر أساسي ومهم في العديد من القطاعات الاقتصادية ، ومصر بوصفها إحدى الدول المستوردة للغاز الطبيعي، وتقوم بتأمين احتياجاتها عن طريق الاستيراد من الدول النفطية المجاورة ،(مما يعني أن أي تغير في أسعار الغاز الطبيعي سينعكس على اقتصاده) .

وعلى مستوى الاقتصاد المصري، تثير هذه التقلبات في أسعار الغاز الطبيعي جدلاً واسعاً لما لها من تأثيرات هامة باعتبارها دولة مستوردة للغاز الطبيعي خلال الفترة الاخيرة، ويعتمد القطاع الصناعي بشكل كبير على استيراد الغاز الطبيعي، وبالتالي تكون اكثر تعرضاً للتأثر بالصدمات التي

تحدث في أسعاره، خاصة في ظل القرارات الاخيرة التي تم اتخاذها بشأن التخفيض التدريجي لدعم الطاقة في إطار برنامجها الاصلاحي منذ عام ٢٠١٦ بالإضافة الى زياده الصادرات المصرية الزراعية واقبال الدول الاوروبية عليها الى جانب انخفاض الواردات لسعيها للاكتفاء الذاتي وخاصه في قطاع البترول والغاز الطبيعي وكل هذا من أسباب تراجع العجز في الميزان التجاري المصري.

وبالتالي من المحتمل أن تؤثر هذه الصدمات على العديد من الجوانب في الاقتصاد المصري من أهمها: تكاليف الإنتاج الصناعي، وتكاليف النقل، وقيمة الواردات النفطية، والدعم الموجه للمنتجات النفطية، والتضخم وغيرها من المتغيرات الهامة الأخرى.

ثانياً: المشكلة البحثية :

أن التقلبات في أسعار الغاز الطبيعي العالمي – خاصة في اتجاه الزيادة – من المتوقع أن تؤثر سلبياً على رصيد الميزان التجاري المصري , ولكن يختلف أثر هذه الصدمات على الميزان التجاري من دولة لأخرى وحتى من فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة، وبالتالي العلاقة غير محددة وقد يكون الأثر سالب أو موجب, وتتوقف ذلك على مجموعة كبيرة من العوامل والظروف المختلفة المرتبطة بالدولة أو بالاقتصاد العالمي واتجاهات التغير في الأسعار، والتي تحدد درجة استجابة الاقتصاد المحلى للصدمات وقدرته على مواجهتها والتكيف معها باستخدام السياسات المالية والنقدية المناسبة.[١]

ومن خلال هذا السياق تندرج مشكلة الدراسة والتي تتمحور في السؤال الرئيسي التالي :

إلى أي مدى تؤثر صدمات ارتفاع الاسعار العالمية للغاز الطبيعي على الميزان التجاري المصري؟

ثالثاً :أهمية البحث :

ترجع الأهمية العلمية لاختيار هذا الموضوع من تزايد احتمالات تعرض الاقتصاد المصري لصدمات ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي الناجمة عن الصدمات المتكررة التي يشهدها العالم مع ما شهدته الفترة الأخيرة من اندماج متزايد للاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي في ظل تبني مصر لأجندة الإصلاح الاقتصادي المدعوم من النظام الرأسمالي العالمي، وتتزايد أهمية دراسة صدمات ارتفاع اسعار الغاز الطبيعي العالمي وأسباب حدوثها، وآلية تأثيرها على الاقتصاد المصري كلية، وعلى الميزان التجاري في مصر بشكل خاص، بالإضافة إلى أهمية إعادة النظر في الاندماج المتسارع في الاقتصاد العالمي،

[١]- Jawad, M. (2013), "**An Econometrics Analysis of Oil Price Volatility**", International Journal of Econometrics and Financial Management, Vol. 1, No. 1, p.1.

ومحاوله تبني بعض السياسات الاقتصادية التي تخفف من حدة التأثير السلبي لصدمات ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي العالمي على مصر ومساعدتها على تفادي ومواجهة هذه الصدمات التي يفرضها ارتباط مصر بالاقتصاد العالمي هذا من الجانب النظري , أما من الجانب التطبيقي ترجع الأهمية العلمية لاختيار هذا الموضوع إلى ندرة الدراسات العربية بصفة عامة والدراسات في مصر بصفة خاصة التي تناولت هذا الموضوع.

رابعاً :أهداف البحث :

تهدف الدراسة الى التعرف على ما إذا كانت لصدمات ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي العالمي أثر سلبي على الميزان التجاري المصري وذلك بهدف تحليل وقياس العلاقة بين أسعار الغاز الطبيعي العالمي والميزان التجاري في مصر.

خامساً: فرضية البحث :

تقوم الدراسة على دراسة الفرض التالي :

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين صدمات الاسعار العالمية للغاز الطبيعي و الميزان التجاري المصري.

سادساً: منهجية البحث :

لتحقيق أهداف البحث اعتمدت الدراسة على ما يلى :

المنهج الاستقرائي الاستنباطي : وذلك من خلال الاعتماد على عملية المسح المكتبي للدراسات والابحاث في العديد من المراجع وذلك في عرض الاطار النظري لصدمات ارتفاع اسعار الغاز الطبيعي العالمي واثرها على الميزان التجاري المصري.

سابعاً : الدراسات السابقة :

الدراسة	اهداف الدراسة	زمان ومكان الدراسة	منهجية الدراسة والبيانات	النتائج
دراسة Tsen (2009)[٢] بعنوان مصطلح التجارة والميزان التجاري: بعض الأدلة التجريبية على الاقتصادات الآسيوية.	تبحث هذه الدراسة في تأثير شروط التبادل التجاري وأسعار النفط على الميزان التجاري في الاقتصادات الآسيوية.	تم تطبيق الدراسة على الدول الآسيوية (اليابان وهونغ كونغ وسنغافورة) خلال الفترة من (١٩٦٠ – ٢٠٠٦)	تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي باستخدام VAR, وتمثلت متغيرات الدراسة في : – سعر النفط – الطلب المحلي – الطلب الخارجي	اظهرت النتائج ان الزيادة في سعر النفط أو سعر النفط الدائم سيؤدى إلى انخفاض في شروط التبادل التجاري في حين أن تأثير الزيادة في أسعار النفط المؤقتة على شروط التبادل التجاري غامض. بشكل عام ، تعتبر شروط التبادل التجاري والطلب المحلي والطلب الخارجي وأسعار النفط (سعر النفط الدائم وسعر النفط المؤقت) مهمة في تحديد الميزان التجاري على المدى القصير والمدى الطويل
دراسة Ozlale and	تهدف هذه الدراسة الى تحليل تأثير أسعار النفط على أرصدة	تم تطبيق الدراسة على تركيا	تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي VAR,	تظهر النتائج أن استجابة نسبة الحساب الجاري لصدمة أسعار النفط تزداد تدريجياً حتى الأشهر الثلاثة الأولى ثم تبدأ في الانخفاض ، مما

[٢] Tsen, Wong Hock. (2009), "**Term-of-trade and trade balance: Some empirical evidence of Asian economies**", The International Trade Journal , p 18.

Pekkurnaz (2010)[3] بعنوان أسعار النفط والحساب الجاري: تحليل هيكلي للاقتصاد التركي	الحساب الجاري للاقتصاد التركي	خلال الفترة من (١٩٩٩ – ٢٠٠٩)	وتمثلت متغيرات الدراسة فى : – سعر الصرف – اسعار النفط – الصدمات الهيكلية – فجوة الانتاج	يشير إلى تأثير كبير لصدمات أسعار النفط على المدى القصير. علاوة على ذلك ، عند استخدام الصدمات الهيكلية التي تم الحصول عليها في تحليل الانحدار البسيط ، وجد أن المعلمة المتعلقة بصدمات أسعار النفط سلبية وذات دلالة إحصائية. يناقش القسم الأخير الآثار السياسية للنتائج.
Qiangian (2011)[4] بعنوان تأثير تذبذب أسعار النفط العالمية على اقتصاد الصين	تهدف هذه الدراسة الى دراسة التأثير السلبي لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الصيني.	تم تطبيق الدراسة على الصين خلال الفترة من (١٩٩٩ – ٢٠٠٨)	تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي وذلك باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ, وتمثلت متغيرات الدراسة في: – التضخم – الميزان التجاري – عرض النقود – الانتاج	كشفت الدراسة عن وجود علاقة توازن طويلة المدى بين سعر النفط والانتاج ، والتضخم ، والميزان التجاري ، والعرض النقدي

[3] Ozlale, Ümit, and Didem Pekkurnaz.(2010), "**Oil price and current account: A structural analysis for the Turkish economy**", Energy Policy, pp 38 - 97.

[4] Qiangian, Zhang. (2011), "**The impact of international oil price fluctuation on China's economy**", Energy Procedia, pp 5 -13.

Hassan and Zaman (2012)[5] بعنوان تأثير أسعار النفط على الميزان التجاري: رؤى جديدة لعلاقة التكامل المشترك من باكستان	تهدف هذه الدراسة الى دراسة تأثير سعر النفط على كل من سعر الصرف والميزان التجاري.	تم تطبيق الدراسة على باكستان خلال الفترة من (١٩٧٥ – ٢٠١٠)	تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي وذلك باستخدام ARDL, وتمثلت متغيرات الدراسة في : – سعر النفط – سعر الصرف	أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي كبير لأسعار النفط على كل من سعر الصرف والميزان التجاري.
Wu et al. (2013)[6] بعنوان العلاقة بين الميزان التجاري الثنائي غير الخطي وأساسيات الميزان التجاري	تهدف هذه الورقة الى قياس تأثيرات الأساسيات (أي الدخل وأسعار الصرف وأسعار النفط و الواردات) على الموازين التجارية للصين مع دول مجموعة السبع	تم تطبيق الدراسة على الصين ودول G7 خلال الفترة من (١٩٧٥ – ٢٠١٠)	تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي وذلك باستخدام الانحدار الذاتي, وتمثلت متغيرات الدراسة في – الدخل – سعر الصرف – اسعار النفط – اسعار الواردات	أكدت الدراسة أن الميزان التجاري استجاب بشكل كبير للتغيرات في الدخل وأسعار النفط والواردات. – تبنى مجلس الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية توسعية في المستقبل القريب ، فإن الصين ستستمر في تراكم فوائض تجارية أعلى من معظم دول مجموعة السبع ، طالما توجد المواقف التالية: زيادة الدخل الحقيقي للفرد في الصين، وزيادة بطيئة بسعر النفط الحقيقي ، ونظام سعر صرف مستقر

[5] Hassan, Syeda Anam, and Khalid Zaman. (2012), " **Effect of oil prices on trade balance: New insights into the cointegration relationship from Pakistan**", Economic Modeling , pp 29 -43

[6] Wu, Po-Chin, Shiao-Yen Liu, and Sheng-Chieh Pan. (2013), " **Nonlinear bilateral trade balance-fundamentals nexus: A panel regression approach**", International Review of Economics and Finance, pp 27 -29.

Tiwari and Olayeni (2013)[7] بعنوان سعر النفط والميزان التجاري في الهند	تهدف هذه الدراسة الى تأثير سعر النفط على الميزان التجاري في الهند	تم تطبيق الدراسة على الهند خلال الفترة من (١٩٨٠ – ٢٠١١)	تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي وذلك باستخدام التكامل المشترك, وتطبيق اختبار السببية لجرانجر باستخدام التكامل المتزامن ومتجه تصحيح الخطأ	أظهرت الدراسة أن سعر النفط له تأثير سلبي على الميزان التجاري

تقسيم البحث :

أولاً: ماهية الغاز الطبيعي وأهميته .

ثانياً: أهم العوامل المؤثرة على استهلاك الغاز الطبيعي العالمي .

ثالثاً: المحددات السعرية للغاز الطبيعي .

رابعاً: تطور اسعار الغاز الطبيعي العالمي خلال فترة الدراسة من (١٩٩٠-٢٠٢١) .

خامساً: أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الميزان التجاري :

سادساً : تطور الميزان التجاري المصري والميزان البترولي .

سابعاً: النتائج والتوصيات .

[7] Tiwari, Aviral Kumar, and Olaolu Richard Olayeni.(2013) , " **Oil price and trade balance: wavelet based analysis for India**", Economics Bulletin , pp 33 - 86

أولاً : ماهية الغاز الطبيعي وأهميته :

الغاز الطبيعي هو أحد مصادر الطاقة البديلة عن النفط وهو من المحروقات عالية الكفاءة قليلة التكلفة والانبعاثات الملوثة للبيئة وهو أهم مورد للطاقة في الصناعات الكيميائية , ويتكون الغاز الطبيعي " من غاز الميثان " CH4 وهو غاز (أو مركب) مع ذرة كربون واحدة وأربع ذ ارت الهيدروجين و يحتوي الغاز الطبيعي أيضاَ علي كميات صغيرة من السوائل الهيدروكربونية والغازات غير الهيدروكربونية، والغاز الطبيعي يمكن استخدامه كوقود أو في المواد الكيميائية[٨].

والغاز الطبيعي هو مركب هيدروكربوني يحتوي في تكوينه على العوالق؛ وهي كائنات حية دقيقة كالطحالب، والمواد العضوية من النباتات والحيوانات، وأخرى أولية، تكونت بتأثير الضغط والحرارة الشديدين تحت درجة حرارة أكثر من ١٥٠ درجة مئوية في طبقات الأرض، أو البحار، أو المحيطات الرسوبية منذ آلاف السنين على عمق يصل إلى ستة آلاف متر.

وهو غاز لا رائحة له ولا لون، والرائحة التي تصدر منه مجرد بعض مواد مضافة إليه لتمييزه، وهو أخف من الهواء، فهو قابل للتطاير، والاشتعال إذا تعرض لمصدر حراري كاللهب أو الكهرباء، ويتم وضعه في أسطوانات محكمة الإغلاق ولا تتم تعبئتها كاملة فقط بنسبة ٨٠٪ -٨٥٪ لمنع حدوث انفجارات، وما قد يخلفه من أضرار بشرية أو مادية، ويعتبر مصدراً بديلاً عن النفط، والذي يعتبر أقل تكلفة وأعلى جودة ونظافة للبيئة[9].

يوجد العديد من الفوائد الناتجة عن استخدام الغاز، ومنها [١٠]:

- العديد من الصناعات التي تقوم معظمها بالاعتماد على غاز الميثين كالصناعات البلاستيكية والأليياف.
- التدفئة، الغاز الطبيعي يعد مصدرا للطاقة حيث يقوم بتدفئة الكثير منها سكان النصف الشمالي.

---

[8] – رضوي عباس السلاموني ,قسم تطوير العمليات , معهد بحوث البترول , مجلة البترول والعلوم البيئية , العدد السادس يونيو , ٢٠١٤ , ص ١٨.

[9] , صفحة ٨٢-٧٩. 2011 – نصري ذياب، جغرافية الطاقة ،كتاب , دار الجنادرية للنشر والتوزيع,

[10] – وسام محمد ,اكتشافات الغاز (مصر بين معضلة الاكتفاء الذاتي والتصدير للخارج , مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية , ٢٠١٧ , ص٣٥.

- المواصلات، يمكن استخدام هذا الغاز كوقود لتنتج كميات أقل من الغازات عند استخدامه غير الغازات الأخرى وبالتالي يقوم بتقليل حدوث ظاهرة الدفيئة.
- كل يوم تزداد أهمية هذا الغاز لأنه من أهم مصادر الطاقة وصديق جيد للبيئة يمكنه رفع اقتصاد أي دولة وعلي مدى السنين.
- يحمي هذا الغاز البيئة من التلوث وهو بعيد عن مواقع الإنتاج في الأسواق التي بحاجة إلى إمدادات لتساعد في المرونة لتسويق هذا الغاز حيث يقوم بتحسين الأمن للإمدادات في العالم.
- وهو أحد أنواع الطاقة الأسرع في نموها وقد توقع الاقتصاديين وصول الطلب إلى الضعف على مدار السنين القادمة ويقدر بنحو ٤٥٠ مليون طن.
- تطورت صناعة الغاز المسال وأصبحت في تزايد على المحيط العالمي وهذه فقط البداية للربط الأسواق في أمريكا وأوروبا وآسيا عن طريق خيارات العرض المتعددة.
- استفاد الجميع من تلك التطورات أهمهم العملاء والموردين، من هذه الخيارات التي في العقود التقليدية سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وتلبية احتياجاتهم الفورية.

ثانياً: أهم العوامل المؤثرة على استهلاك الغاز الطبيعي العالمي :

هناك عدة عوامل تؤثر على استهلاك الغاز الطبيعي العالمي ، من هذه العوامل تلك التي تؤثر على زيادة استهلاك الغاز و مختلف مصادر الطاقة الأخرى بنفس الدرجة كالوضع الاقتصادي أو عدد السكان، و منها ما يزيد من استهلاك الغاز على حساب المصادر الأخرى كالسياسة الدولية المنتهجة في التقليل من التلوث البيئي، و نستعرض مختلف هذه العوامل كما يلي [11]:

١ – عدد السكان :

يعتبر عدد السكان من أحد المؤثرات على استهلاك الطاقة بصفة عامة و استهلاك الغاز الطبيعي بصفة خاصة, فإن نسبة كبيرة من هذا الاستهلاك العالمي تتجه نحو القطاع العائلي/ الخدماتي .

٢ – الوضع الاقتصادي:

[11] – أ. بن أحمد أحمد , واقع سوق الاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي في ظل تقلبات التجارة العالمية , مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي–العدد السادس–المجلد الأول),٢٠١١, ص٢١٤–٢١٥.

أهم معيار محدد للوضع الاقتصادي و هو الناتج الداخلي الخام(PIB), و هذا العامل يعتبر أحد محددات استهلاك الطاقة و من بينها الغاز الطبيعي, و تأثيره يقع بشكل خاص على القطاع الصناعي و إنتاج الكهرباء .

٣- السياسة الغازية التي تنتهجها الدول:

خلال العشرية الأخيرة بدأ الشعور يتنامى لدى الدول بأن عهود الطاقة الرخيصة قد بدأت تتلاشى، وبدأت معها التحديات الكبيرة التي يواجهونها تزداد صعوبة، وخاصة تلك التي تتعلق بالتغيرات الهيكلية المناخية، والتبعية الطاقية المتزايدة نحو دول أخرى وآثارها السياسية والاقتصادية السلبية، والارتفاع المستمر في أسعار مختلف مصادر الطاقة، لذلك تحتم عليهم التضامن فيما بينهم وتوحيد جهودهم من خلال انتهاج سياسة موحدة وفعالة لتوفير طاقة دائمة، نظيفة، وبأقل التكاليف.

٤- خصائص السوق العالمية للغاز الطبيعي:

يتميز سوق الغاز الطبيعي العالمي بثلاثة خصائص وهي:

Ø انفتاح السوق أمام المنافسة بين مختلف الممونين.

Øإعادة تشكيل استراتيجيات الشركات الدولية العاملة في القطاع، بهدف تركيز رؤوس الأموال وتنويع المنتجات الطاقية.

Ø تزايد حصة المنافسة بين الدول المصدرة للغاز في السوق العالمي المتزايد الطلب[١٢] .

ثالثاً : المحددات السعرية للغاز الطبيعي :

يعد الطلب على الغاز الطبيعي في التجارة الدولية طلبا مشتقاً من الطلب عليه في الاسواق المحلية للدول المستوردة, اذ يعتمد تسعير الغاز المستورد, سواء أكان في صورته الغازية اللي ينقل عن طريق الانابيب ام في صورته المسالة واللي ينقل عبر البحار على تسعيره في الاسواق المحلية للدولة

[12] - أ. بن أحمد أحمد , واقع سوق الاتحاد الاوروبي للغاز الطبيعي في ظل تقلبات التجارة العالمية , مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (العدد السادس – المجلد الاول), جامعة الوادي , ٢٠١٣ , ص ٢١٨.

المستوردة, والتي ترتبط هذه الاسواق بمجموعة من العوامل تؤثر في سعر الغاز المستورد, ومنها تنافس الغاز مع مصادر الطاقة البديلة التي يمكن ان تحل محله في بعض من الاستخدامات, وهذا الأمر ينطبق بصفة خاصة على الاستخدامات الحرارية في اغلب الدول الصناعية المتقدمة التي عملت على تطوير وتنويع العديد من الأجهزة المستخدمة للطاقة الحرارية حتى أصبحت تعمل بأكثر من مصدر تحسبا لانقطاع إمداداتها من أي مصدر, وبذلك يدخل في نطاق المصادر المنافسة للغاز أنواع أخرى من الوقود البديل, مما يتيح تسعير الغاز بأسعار تتفاوت تبعا لسعر المصدر البديل في كل استخدام, وكذلك يرتبط سعر الغاز في السوق المحلية ضمن هذه العوامل ما يتحمله المستهلك من نفقات رأسمالية لتحويل مصدر الطاقة إلى طاقة نافعة تلائم الغرض الذي يستهدفه المستهلك, فضلاً عن مدى ضمان استمرارية وتخزينه وتأمين تدفق مصدر الطاقة, ولذلك فان سعر الغاز يمارس تأثيره بصفة أساسية على معدل نمو الاستهلاك اكثر مما يمارسه على مستوى العام لهذا الاستهلاك, أي ان السعر لا يؤثر على الطلب الكلي بقدر ما يؤثر على الطلب الجديد, وهو الجزء من الطلب على الغاز الذي لا تقيده التزامات سابقة ممثلة في المعدات والأجهزة المعمرة التي تستهلك مصدرا آخر من مصادر الطاقة [١٣].

أما تسعير الغاز في التجارة الدولية فأنه يرتبط ارتباطا كبيرا بأسعار النفط فان التجارب الدولية في تجارة الغاز برهنت على ان اسعار الغاز كانت في اغلب الاحوال تقل عن اسعار النفط, ويرجع ذلك الانخفاض الى عدم وجود سوق عالمية تتحدد فيها اسعار الغاز مثل اسعار نفط برنت او غرب تكساس او دبي, اذ يتم اعتماد السعر في كل حالة على مبدأ التفاوض بين المصدر والمستورد مع ترجيح كفة التفاوض لصالح المستورد الذي يمتلك الكثير من اسباب السيطرة على مقدرات المشروع من حيث التمويل والتسويق والتكنولوجيا المستخدمة [١٤] , في حين يعتمد المصدر في التفاوض على الضغوط العالمية بشأن حماية البيئة نتيجة ما يتمتع به الغاز من صفات تلائم متطلبات المحافظة على البيئة, كذلك يتوقف الامر على ما تفرضه الدول المستهلكة من ضرائب على الغاز, وهو ما يساعد على اضافة علاوة فوق سعر النفط عند تسعير الغاز, مما يؤدي الى زيادة الريع الذي يحصل عليه منتجي الغاز.

[13] . – حسين عبد الله, الغاز الطبيعي, مصدر سابق, ص ١٢ ص ١٣

[14] - علي رجب, اساسيات تسعير الغاز في الاسواق العالمية, مجلة النفط والتعاون العربي, المجلد الثالث والثلاثون, العدد ١٢٠ ,الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك, ٢٠٠٧, ص ٤٥.

وعلى العموم فان اسعار تصدير الغاز الطبيعي لا تكون منشورة على نطاق واسع, كما هو الحال في اسعار النفط, ويرجع السبب في ذلك الى ان الغاز كان يعامل دائما بمرتبة ثانية بعد النفط في اسواق الطاقة العالمية, كما ان الغاز يعاني من مشاكل النقل, وهذا ما يجعل حدود تداول الغاز ينحصر غالبا بين طرفين المنتج والمستهلك فقط, وبذلك كان الغاز يتحرك في ظل النفط فحسب, بالإضافة الى ذلك, تفتقر اسعار عقود الغاز الى الشفافية, بل ان بعض العقود قد تتضمن مادة السرية التي تقضي بعدم جواز نشر الاسعار من أي طرف من طرفي العقد والحفاظ على كتمانها لأسباب تعود الى الطبيعة طويلة الامد للعلاقة بين الطرفين, وبذلك لا يوجد سعر اشارة عالمي للغاز الطبيعي او سعر معلن, مثل الذي درجت عليه بعض الدول المصدرة للنفط التي تعلن عن معدلاتها السعرية لصادراتها من النفط الخام بصورة شهرية [15].

وعليه فان سعر الغاز الطبيعي في التجارة المحلية او الدولية يخضع والى حد كبير الى مجموعة من العوامل والقوى (طبيعة العرض والطلب, مصادر الطاقة الاخرى, التغيرات البيئية, تطور تقنية الغاز, العوامل الجيوسياسية) التي تتحكم في تحديده والتي ير غب المستهلك النهائي في دفعه مقابل الغاز طالما توفرت تلك العوامل سواء كان المصدر محليا ام اجنبيا.

رابعاً: تطور اسعار الغاز الطبيعي العالمي خلال فترة الدراسة من (١٩٩٠-٢٠٢١) :

لم يعتمد تسعير الغاز على قوى العرض والطلب، مثل النفط ولكن تسعير الغاز كان نتاجًا لسلوك احتكاري تمييزي ناشئ عن الاحتكار الطبيعي في العديد من الأسواق، حيث كان البائعون أو المشترون قادرين على تقسيم الأسواق المحلية والدولية وفرض أسعار مختلفة على الأسواق العملاء لنفس المنتج، حيث كانت العقبات الرئيسية أمام التغييرات في تسعير الغاز هي الافتقار إلى الشفافية فقد كانت السرية التجارية شرطًا للعقود الدولية في أغلب الأحوال وكانت الأسعار المحلية غير متوفرة في الإحصاءات الرسمية للعديد من الدول، كما أن الغاز له عدد كبير من وحدات القياس "وحدة حرارية بريطانية، متر "مكعب، ميجا وات/ساعة، طن من الغاز الطبيعي المسال.

[15] . – علي رجب, مصدر سابق, ص ٢٨

تتحدد أسعار الغاز الطبيعي ف كل من الأسواق الرئيسية الثلاث في العالم (أوروبا وأمريكا واليابان)، بصورة

منفصلة عن الأسواق الأخرى وإلى حد كبير، وذلك وفقا لظروف تلك السوق فيما يخص اقتصاديات الطاقة ونمط صناعة الغاز في تلك السوق (منها نسبة إنتاج الغاز المحلي إلى الاستيراد، نسبة الغاز من إجمالي استهلاك مصادر الطاقة الأولية ونسبة كل من غاز الأنابيب والغاز المسيل) ، كما تختلف الأسعار من سوق لأخرى وبصورة عامة، كلما كانت السوق أبعد جغرافيا عن مصدر الغاز كلما كانت الأسعار أعلى .

ووفقًا لدراسة لمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة، فإن أوروبا وأمريكا الشمالية استحوذت على غالبية تجارة الغاز الدولية خلال الأربعين عام الماضية، وانتقلت من الأسواق الاحتكارية إلي الأسواق التنافسية، إلا أن الأسواق الآسيوية تستورد نحو ٧٠-٧٥٪ من الغاز الطبيعي المسال العالمي، وظلت أسواقها احتكارية إلي حد كبير، ويهيمن عليها التسعير المرتبط بالنفط[١٦].

كانت أسعار الاستيراد في اليابان من الغاز المسيل، التي تعتبر الأعلى في العالم، تليها أسعار السوق الأوربية

التي تعتمد بصورة رئيسية على غاز الأنابيب المستورد من روسيا والجزائر ومن دول أوربية أخرى بينما كانت أقل الأسعار في السوق الأمريكية التي تعتمد بصورة رئيسية على غاز الأنابيب المحلي والمستورد من كندا والمكسيك[١٧].

ومن أهم الازمات العالمية التي أثرت في أسعار الغاز الطبيعي هو الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ حيث شهدت معدلات أسعار الغاز الطبيعي، سواء أكان الغاز المنقول بواسطة خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسيل، انخفاضا كبيرا وغير مسبوق في الأسواق الرئيسية خلال عام 2009بالمقارنة مع معدلاتها خلال عام ٢٠٠٨ ،حيث انخفض معدل سعر الغاز الطبيعي في أسواق كندا بمعدل وصل إلى ٧.٥٧ %،كما تراجعت معدلات أسعاره في أسواق الولايات المتحدة إلى ٥٦٪ ,وقد تراجعت أسعاره في المملكة المتحدة بمعدل وصل إلى ١.٥٥%, وتراجعت أسعار الغاز الطبيعي في أسواق دول الاتحاد الأوربي بنسبة ٤.٣٢ % ,كما انخفض معدل سعر الغاز الطبيعي الواصل إلى اليابان بحدود ٨.٢٧ %.

[16] – مروه الغول ,قصة تطور أسعار الغاز في الاسواق بمختلف الدول ,بيان الصحفي , اليوم السابع ,١٦ نوفمبر ٢٠١٦.

[17] - بن أحمد أحمد , الاسعار العالمية للغاز الطبيعي ومستقبلها, جامعة الشهيد حمه لخضر, الوادي , الجزائر, ٢٠١٦ , ص ١٨٢.

كما أدى الانهيار في أسعار النفط والغاز خلال عام ٢٠٢٠، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي الناجم عن جائحة فيروس كورونا المستجد إلى إثارة النقاش حول ما إذا كان هذا الحدث مجرد نسخة متطرفة من دورة السلع المألوفة أم أنها قد تؤدي إلى نقطة تحول لأسواق النفط والغاز الطبيعي مما قد يسرع من الانتقال الطواقي بعيدًا عن الوقود الأحفوري ونحو عصر منخفض الكربون[١٨].

ويعتبر مؤشر /تي تي إف TTF /، وهو المعيار القياسي للغاز الطبيعي في أوروبا والذي تم الاعتماد عليه في دراستنا هذه لأنه أقرب الى الواقع كما انه يأخذ في اعتباره اضافة تكاليف الشحن والنقل .

خامساً :أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الميزان التجاري :

١-التحرير التجاري وأثره على الميزان التجاري:

الميزان التجاري يعتبر من أهم أقسام ميزان المدفوعات، فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في اختراق الأسواق الدولية، كما يبين الميزان التجاري مدى متانة هيكل اقتصاد البلد من خلال هيكل الصادرات والواردات السلعية.

في حالة تحرير التجارة الخارجية يكشف الميزان التجاري مدى قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الأجنبية، ففي حالة الدول النامية يغلب على صادراتها المواد الأولية، ويغلب على وارداتها السلع الغذائية والمنتجات النهائية، و للسياسة التجارية عدة أدوات تستعمل لتحقيق الغاية منها، وتنقسم هذه الأدوات إلى أدوات أو وسائل كمية في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، كما توجد وسائل تنظيمية كالمعاهدات والاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع، والحماية الإدارية.

للتجارة الخارجية دور إنمائي، حيث يمكن للدول النامية الاستفادة منها من خلال استيراد وسائل الإنتاج والمصانع وكل المستلزمات لإقامة المشاريع الاقتصادية، وأيضا بإمكانها الاستفادة عن طريق متحصلات الصاد ارت، حيث يساعد ذلك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و إغناء خزينة الدولة من العملة الصعبة[١٩] .

٢-تقلبات أسعار الغاز الطبيعي وأثره على الميزان التجاري:

تؤثر تقلبات أسعار الغاز الطبيعي على الميزان التجاري حيث "يتضح أن أسعار الغاز الطبيعي تؤثر بشكل كبير في قيمة الواردات، حيث أن ارتفاع سعر الغاز الطبيعي يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات ومنه زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات، وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، ويحدث العكس عند انخفاض أسعار الغاز الطبيعي.

---

[18]. – مروه الغول , مرجع سبق ذكره

[19] مذكرة ماستر تخصص تجارة دولية , كلية - زبير طيوح, أثر تحرير تجارة الخارجية علي الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (١٩٨٠-٢٠١٣) العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، بسكرة: جامعة محمد خيضر , الجزائر , ٢٠١٣ , ص ص ٧٠-٧١.

٣-التضخم وأثره على الميزان التجاري:

تأثير التضخم على الميزان يكون أكثر وضوحا إذا كان قطاع التجارة الخارجية يساهم بنسبة كبيرة في الدخل، و اذا كان العجز الجاري بميزان المدفوعات يمكنه امتصاص جزءا من فائض الطلب، ويحد من سرعة اندفاع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، فإن قدرة هذا العجز على امتصاص هذا الفائض تتوقف على امكانية الاقتصاد الوطني من تدبير تمويل العجز بميزان المعاملات الجارية لميزان المدفوعات, فيؤثر التضخم على الواردات تأثيرا سلبيا، حيث تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعرية نسبية عن المنتجات المحلية نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية بالداخل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة لانخفاض سعرها، ويزداد الأمر تعقيدا إذا كانت هذه الواردات تتمتع بجودة أكثر من السلع المحلية المماثلة لها.

ينتج عن التضخم أيضا آثارا سلبية على القطاعات المصدرة عن طريق زيادة التكاليف في هذه القطاعات، مما يضعف القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية، وخصوصا إذا كانت الدولة لا تتمتع بموقف احتكاري في السوق العالمية، حيث لا يمكن لهذه الدولة نقل عبء هذه الزيادة إلى المستهلك في الأسواق الخارجية، ففي هذه الحالة فإن منتجي ومصدري هذه الدولة لا يحققون من صادراتهم الأرباح المطلوبة والمرغوب فيها، مما يدفع الدولة إلى التدخل عن طريق منح إعانات لهم، ويزداد الأمر سوءا إذا كانت صادرات هذه الدولة لا تتمتع باستقرار في أسعارها، كما أن زيادة الدخول التي تحقق لبعض الفئات الاجتماعية نتيجة التضخم وتتجه للطلب على السلع المحلية القابلة للتصدير، قد يؤثر على حجم السلع المصدرة.

ويتأثر القطاع الصناعي بتضخم النفقة وذلك عن طريق: ارتفاع الأجور، ارتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج المحلية والوسطية والاستثمارية المستوردة, ومن ثم فقد ترتفع الأسعار بشكل كبير وذلك في حالة ما إذا كانت هذه المستلزمات المستوردة تمثل نسبة كبيرة من الانتاج، وكانت هناك صعوبات في استيرادها مع ارتفاع في أسعارها العالمية، الأمر الذي قد ينجم عنه ارتفاع في تكاليف انتاج هذه القطاعات، وظهور الاختناقات والطاقات العاطلة مما ينعكس في النهاية على زيادة في تكلفة الوحدة والمنتجة، وبالتالي ارتفاع سعرها.

وبذلك يساعد التضخم على حدوث تدهور في كمية الصادرات من ناحية وزيادات الواردات من ناحية أخرى وهروب رؤوس الأموال الوطنية، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، والذي بدوره قد يضيف ضغوطا أخرى إلى الضغوط التضخمية الموجودة في الاقتصاد, فإذا لجأت الدولة على سبيل المثال إلى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد، فإنها تؤدي إلى أنه بدلاً من تسرب القوة الشرائية الفائضة إلى العالم الخارجي، ويكون من نتيجته توجيه هذه القوة الشرائية الفائضة إلى الأسواق المحلية، الأمر الذي يساهم في زيادة حدة الضغوط التضخمية الموجودة به[٢٠] .

٤- العرض النقدي وأثره على الميزان التجاري:

إن الزيادة في عرض النقود تكون ناتجة أما عن ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو من الزيادة الصافية في القاعدة النقدية أو بسبب خفض سعر الخصم و الفائدة والتوسع في منح القروض أو بسبب عمليات السوق المفتوحة عند دخول المصرف المركزي مشتريا للأوراق المالية، وزيادة عرض النقود تعني زيادة القدرة المالية أو الشرائية لمن يملكها من الأفراد والشركات والمستثمرين، فعندما يزاد عرض النقود (السياسة النقدية التوسعية) فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة باعتقاد المستثمرين باستمرارية انخفاضها (وجود حالة تفاوت) سوف يقومون بزيادة استثماراتهم وهذه الزيادة بالاستمرار سوف تؤدي

[20]- بن يوسف نوة ,أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر (١٩٩٠-٢٠١٢), الجزائر , ٢٠١٤ , ص ص٤٦-٤٧.

إلى زيادة الدخل، وذلك سوف يولد بلا شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وذلك سوف يقود إلى حالة عجز في الميزان التجاري، ولكن زيادة عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سوف يخلق فجوة الطلب المسببة للتضخم فيرتفع المستوى العام للأسعار في الدولة وان هذا الارتفاع في الأسعار سوف يؤثر من ثلاثة اتجاهات للسياسة النقدية في ميزان المدفوعات وكما يأتي:

-إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيجعل الطلب الأجنبي على الصادرات ينخفض تدريجيا بينما يزداد الطلب المحلي على الاستيرادات (كونها أصبحت ارخص نسبيا من بدائلها المحلية) وهذا سوف يولد عجز في الحساب الجاري.

- إن الطلب على النقود لأغراض المعاملات سوف يزداد بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع والخدمات بسبب زيادة الأسعار، وكذلك فإن ارتفاع الأسعار المستمر سيزيد من كمية النقود المحتفظ بها لأغراض الاحتياط، وهكذا يزداد الطلب الكلي على النقود وتنخفض الفجوة بين عرض النقود والطلب عليها ومن ثم يقل اثر السياسة النقدية التوسعية إجمالا بالاقتصاد القومي وميزان المدفوعات.

- إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني إن أسعار الفائدة الحقيقية تنخفض وبالتالي تؤثر في ميزان المدفوعات كما بينا ذلك سابقا، هذا في حالة السياسة النقدية التوسعية أما في حالة السياسة النقدية التقييدية (تقليص عرض النقود) فسوف تكون النتائج معكوسة للحالة الأولى[٢١].

٥- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري:

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف بمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات, فالأول عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف «الأثر المباشر أو المبدئي«, أما الثاني فعن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري »الصادرات والواردات« مع دول العالم, والثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية والرسوم الإدارية »الأوتار ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم« وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

يفترض المؤيدون للاستثمار الأجنبي أن قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الوصول إلى الأسواق العالمية سوف تغير هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة، مما يساعد على تحسين ميزانها التجاري، وهذا الأثر سوف يفوق الأثر السلبي الناجم عن التحويلات الخاصة بالأرباح ورأس المال من البلد نحو الخارج [٢٢].

٦- الميزانية العامة للدولة وأثرها على الميزان التجاري:

21 - الجبوري سوسن كريم، و ألغالبي عبد الحسين جليل ,أثر مقاييس عرض النقد علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،٢٠٠٩, ص ١١.

22 - ابراهيم محمد البطاينة, أثر محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ميزان المدفوعات(١٩٩٥-٢٠٠٩) , كلية ادارة المال والاعمال, جامعة آل البيت ,الاردن ,٢٠١٥, ص ص ١٢٢-١٢٦.

ترتبط الميزانية العامة للدولة مع مؤشرات اقتصادية كثيرة، حيث تعتبر من المؤشرات القليلة التي لها تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما يمكن أن نستشفه من خلال علاقتها بالميزان التجاري، فيمكن من خلال الميزانية العامة ومنه السياسة المالية التأثير على الميزان التجاري ومعالجة الاختلالات التي قد تطرأ عليه (سواء الفائض أو العجز) فعلى صعيد العجز في الميزان التجاري يمكن للدولة إتباع سياسة مالية انكماشية متمثلة في رفع معدلات الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام أو كليهما، وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي والذي سوف يمتد إلى الاقتصاد بفعل المضاعف.

ونتيجة لذلك فإن استهلاك السلع والخدمات، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والإنتاجية المستوردة سوف يتقلص هو الآخر، أضف إلى ذلك أن انخفاض مستوى الطلب الكلي في الدخل، سيؤدي إلى توجيه القدرة الإنتاجية نحو إنتاج السلع المصدرة، وهذا يعني تحسن في وضع الميزان التجاري من خلال استخدام السياسة المالية، أما في حالة الفائض فان ما يحدث هو عكس ذلك تماما.

ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$S + T + M = I + G + X$$

حيث أن = S الادخار = Tالإيرادات الضريبية = Iالاستثمار = Gالإنفاق العام = Xالصادرات = Mالواردات.

ويحل المعادلة السابقة للحصول على صافي الصادرات، فإننا نحصل على:

$$(X - M) = (T - G) + (S - I)$$

يعبر الجانب الأيسر من المعادلة عن الميزان التجاري $(X - M)$ ،والجانب الأيمن من المعادلة إنما هو عبارة عن صافي المدخرات العامة $(T - G)$ مضافا إليها صافي المدخرات الخاصة $(S - I)$.

ويلاحظ أن زيادة الواردات عن الصادرات سيؤدي إلى عجز الميزان التجاري، كما أن زيادة الإنفاق الحكومي (G) عن حصيلة الضرائب(T) أي الإيرادات العامة سيؤدي إلى عجز الميزانية العامة للدولة، وحدوث العكس في المعادلة سيؤدي إلى الفائض في كل من الميزان التجاري($M - X$) وصافي المدخرات العامة($G - T$) وبإعادة ترتيب المعادلة يمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$(T - G) = (X - M) - (S - I)$$

يتضح من المعادلة أن وضع الميزانية يتأثر بوضع الميزان التجاري، وكذلك الفرق بين الادخار والاستثمار للقطاع الخاص، وفي حالة غياب الدور الكبير للقطاع الخاص في الدول النامية بصفة عامة، فإن السياسة التجارية لها التأثير الكبير على الميزانية العامة للدولة، فعند تقييد حركة الواردات للداخل عن طريق رفع الرسوم الجمركية أو عن طريق قيود كمية على الواردات أو من خلال الرقابة على الصرف الأجنبي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهذا بدوره كفيل بتخفيض حجم الواردات من خلال انخفاض الطلب عليها، مما يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري، ومن المتوقع أن يتجه الإنفاق العام على السلع المستوردة إلى الانخفاض مع زيادة حصيلة الإيرادات العامة، خاصة إذا تم تقييد الواردات عن طريق زيادة الرسوم الجمركية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين وضع الميزانية العامة للدولة [٢٣].

[23] - يحياوي عبد الحفيظ ,علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري في الجزائر دراسة حالة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣), جامعة الجلفة ,٢٠١٥,ص ص١٢١-١٢٥.

٧- أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري:

يمكن توضيح أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري كما يلي:

في معظم الأحيان لا تبرم الصفقات التجارية بين بلدين إلا بعملة البلد المصدر. فإذا أراد البلد A أن يستورد من البلد B فلابد أن يضمن توفر قيمة هذه الواردات لديه بعملة البلد B لكنه في الكثير من الأحيان يمكن تبديل عملة البلد A بعملة البلد B , نسمي السعر المدفوع بعملة البلد B مقابل الواحد من عملة البلد A بسعر الصرف لعملة البلد A ،ويتعرض سعر الصرف إلى الارتفاع أو الانخفاض تبعا للكميات من عملة البلد B المعروضة للبيع بعملة البلد A للكميات المطلوبة منها, فارتفاع الطلب بالمقارنة مع العرض يميل بسعر الصرف إلى الارتفاع والعكس بالعكس.

لنفرض الآن أن هناك عجزا في الميزان التجاري في البلد A ولنفرض أن البلدان الأخرى تتعامل كلها بعملة واحدة نطلق عليها اسم القطع الأجنبي, في هذه الحالة يكون الطلب على القطع الأجنبي في البلد A من أجل تسديد قيم وارداته أكبر من عرض القطع الأجنبي الناجم عن صادرات هذا البلد, في هذه الحالة يختل ما نسميه بميزان المدفوعات للبلد A الذي يمثل الفرق بالقطع الأجنبي بين المقبوضات المخططة والمدفوعات المخططة في البلدA .

وهنا تكون بين احتمالين: فإما أن يعاد التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق القروض من الخارج أو المساعدات أو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى البلد A , واما أن تنخفض قيمة عملة البلد A أي يرتفع سعر الصرف بالنسبة لعملة البلد A مقابل العملات الاخرى.

يؤدي انخفاض قيمة عملة البلد A إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في البلد A وانخفاض منتجات البلد A في الخارج, وهكذا ينخفض معدل التبادل في البلد A .

ويؤدي انخفاض معدل التبادل في البلد A إلى تناقص وارداته من الخارج وتزايد صادراته إلى الخارج بهذا يتناقص الخلل في الميزان التجاري للبلد A تناقصا تدريجيا ثم يختفي أخيرا بصورة نهائية, وهنا تبدو سياسة حرية سعر الصرف وآلية العرض والطلب من القطع الأجنبي قادرة على إعادة التوازن إلى الميزان التجاري.

لكنه في حالات معينة تكون مرونات الطلب على الواردات والصادرات بالنسبة للأسعار ضعيفة مما يجعل سياسة حرية سعر الصرف عاجزة عن إعادة التوازن إلى الميزان التجاري [٢٤].

وفي بعض الأحيان قد يؤدي هذه السياسة إلى انخفاض كبير في سعر الصرف مما يكون له آثار ضارة على استقرار عملة البلد وعلى ثقة الأفراد بمهامها فيكون له انعكاسات خطيرة على عمليات التبادل الداخلي والخارجي.

لهذا فإن السلطات النقدية في البلد قد تفضل المحافظة على سعر مستقر للصرف عن طريق استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية ومن الذهب أو عن طريق وضع قيود كمية على وارداتها من البلدان الأخرى, كما تلجأ هذه السلطات أحيانا إلى فرض رقابة مشددة على عمليات الصرف التي تتم بين عملتها والعملات الأخرى.

وهكذا يكون على الحكومة أن تختار بين سياستين اثنتين حول سعر صرف عملتها بالعملات الأجنبية فالأولى هي سياسة تثبيت سعر الصرف والثانية هي سياسة حرية سعر الصرف, لنفرض مثال أن الحكومة اتخذت جملة من الاجراءات لتنشيط الاستثمار وزيادة

[24] . – أحمد الاشقر ,الاقتصاد الكلي , دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع, عمان , ٢٠٠٢ , ص١٦١

الدخل والاستهلاك، فمن شأن هذه الاجراءات زيادة الواردات وظهور خلل في الميزان التجاري يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف العملة المحلية, فإما أن تلجأ الحكومة إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري فتسمح بانخفاض سعر صرف العملة , واما أن تلجأ إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري فتسمح بانخفاض سعر الصرف بالعملة ، واما أن تلجأ إلى سياسة تثبيت سعر الصرف ويكون عليها في هذه الحالة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بوسائل أخرى.

من هذه الوسائل رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ويحد من تصدير رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ويزيد الطلب على العملة المحلية, ويؤدي رفع سعر الفائدة أيضا إلى تقليص الاستثمارات وانخفاض الدخل القومي مما يؤدي بدوره إلى تناقص الواردات وعودة التوازن إلى الميزان التجاري ورفع سعر الصرف العملة الوطنية, ومن الواضح هنا أن سياسة تثبيت سعر الصرف إنما تكون على حساب تخفيض معدلات النمو الاقتصادي, ويمكن أن نتحدث عن سيناريو آخر تتبنى الحكومة فيه سياسة اطلاق حرية سعر الصرف، في هذا السيناريو تسعى الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وظهور عجز في الميزان التجاري وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية, في هذه الحالة تبدو سياسة حرية سعر الصرف وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية ثمنا لتحقيق هدف الحكومة في رفع معدل النمو الاقتصادي, وبديهي أن الحكومة تتبع هذه السياسة أو تلك على ضوء النتائج التي تتوخاها من كل سياسة[٢٥] .

سادساً: تطور الميزان التجاري المصري والميزان البترولي خلال فترة الدراسة :

١- تطور الميزان التجاري المصري:

أولاً: خلال فترة التسعينيات

انطلق برنامج التحرير المالي في اوائل التسعينيات , في السنة الاولى والثانية من برنامج التحرير المالي تم استبدال اشباه الضرائب المرتبطة بسياسة الكبح المالي بموارد حقيقية للتمويل مثل السندات الحكومية ، فارتفعت اسعار الفائدة ومن هنا حفز ذلك تدفقات راس المال الخاص لتكون ايداعات بالنظام المصرفي او كاستثمارات ببورصة الاوراق المالية في نهاية ١٩٩٤ كما انه تم تطبيق برنامج الخصخصة ثم تطوير البورصة المصرية لتكون اداه فعالة في تعبئة الموارد المحلية والاجنبية, وكان الحصاد الاقتصادي طيبا في مصر خلال السنوات العشر الاولى من برنامج التحرير المالي حتى بعد حدوث مأساة الاقصر عام ١٩٩٧ والتي تدهورت على اثرها حصيلة البلاد من الصرف الاجنبي ،حيث كان هناك استقرار نسبي في سعر صرف الجنيه المصري حتى عام ١٩٩٨.

ويمثل عام ١٩٩١ البداية الحقيقية لإصلاح سوق الصرف الاجنبي (الاصلاح الاقتصادي) وذلك عن طريق توحيد سعر الصرف بسعر واحد مربوط بالدولار الامريكي , وتم السماح للقطاع الخاص بخدمات الصيارفة للتجارة في العملات واستمر سعر الصرف عند ٣,٢٤ جنيه للدولار حتى اواخر ١٩٩٤ ثم عدل الى ٣,٣٩ جنيه للدولار واستمر ذلك حتى يونيو ٢٠٠٠ ووصل الى ٣,٤١ جنيه للدولار.

[25] – أحمد الاشقر, مرجع سبق ذكره , ص ١٦٢.

وبداية من التحرير المالي ارتفعت تدفقات مصر والودائع وزيادة الاحتياطات الرسمية من العملات الاجنبية حيث قدرت حجم الواردات البنكية ١٢٠.١٧٩ مليون جنيه في ١٩٩٥ ، حيث بلغت ١٥.٩٧٨ مليون جنيه سنة ١٩٨٩.

في الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٤:

في يوليو عام ٢٠٠١حيث كانت البداية الحقيقية لازمة العملة في مصر في اوائل ٢٠٠١ عندما اخذت العملة في الاختفاء لتظهر السوق السوداء مرة اخرى ، وعند مأساة الاقصر ١٩٩٧ والانهيار الكبير في الايرادات السياحية وانهيار اسعار النفط حاولت الحكومة من التخفيف من وطأة الحالة بسوق الصرف الاجنبي عن طريق الاستنزاف المستمر لاحتياطات الصرف الاجنبي والتي هبطت بصورة كبيرة من ١٩٩٨ الى ٢٠٠١.

افقدت احداث سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة الامريكية الاقتصاد المصري المزيد من الايرادات السياحية والتي انخفضت بصورة كبيرة بعد احداث الاقصر بعد احداث ١٩٩٧, بالإضافة الى انخفاض ايرادات قناة السويس مع تصاعد انذار الحرب في منطقة الشرق الاوسط ونتيجة لذلك عملت الصادرات السلعية على تغطية نصف الواردات ، وبذلك ارتفعت السوق السوداء.

وفي ٢٠٠٣ اعلن عن تعويم الجنيه المصري والتخلي عن نظام ربط العملات الذي كان معمولاً به منذ برنامج التحرير المالي في مصر والانتقال الى سعر صرف يتحدد وفقا للعرض والطلب وبالتالي انخفاض قيمة الجنيه ليصل الى ٥.٤٠ جنيه ولعبت التوقعات باندلاع حرب العراق منذ منتصف ٢٠٠٢ حتى نشوب الحرب في ٢٠٠٣ (غزو امريكا للعراق) دورا كبيرا في التأثير على معدلات نمو الاستثمار والتشغيل والارباح ,وفي عام ٢٠٠٤ نتيجة لتعويم الجنيه وتخفيض قيمته ادى الى ارتفاع كبير في معدلات التضخم وهذا يرجع الى ارتفاع معدلات الواردات.

خلال سنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حققت مصر واردات وصلت إلى ١١٤.٦مليار جنية في حين أن الصادرات وصلت إلى ٦١ مليار جنية ،بينما نجد في عام ٢٠٠٦ أنه حدثت زيادة في الصادرات وصلت إلى ٧٨.٨ مليار جنية إلا أن قيمة الواردات وصلت إلى ١١٨.٣ مليار جنية مما أدى إلى أن عجز الميزان التجاري وصل إلى ٣٩ مليار جنية.

بينما في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نجد زيادة في عجز الميزان التجاري ليصل عام ٢٠٠٧ إلى ٦١.٣ مليار جنية نتيجة أن الواردات وصلت إلى ١٥٢.٥مليار في حين وصلت قيمة الصادرات إلى ٩١.٥ مليار، وذلك نتيجة لازمة المالية العالمية في منتصف ٢٠٠٧ ادى ذلك الى حدوث ازمة اخرى

وهى (ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية) نتيجة لانخفاض صادرات السلع وانخفاض الايرادات فقامت الدول العربية ومنها مصر باستيراد السلع الغذائية الاساسية مثال استيراد القمح من الولايات المتحدة الامريكية.

بينما نجد حدوث زيادة كبيرة في عجز الميزان التجاري عام ٢٠٠٨ اي خلال الازمة المالية العالمية حيث وصل عجز الميزان التجاري إلى ١٤٤.٦ مليار جنية وذلك نتيجة أن قيمة الصادرات وصلت إلى ١٤٣ مليار وزيادة الواردات لتصل إلى ٢٧٨ مليار , من ابرز الاحداث التي اثرت على سعر الصرف هي الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ، وتتمثل البداية الحقيقية للأزمة في امريكا عام ٢٠٠٧ , وامتدت هذه الازمة الى دول العالم بشكل تدريجي بحكم الترابط الدولي بين الدول وبذلك انخفضت حركة التبادل الدولي وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية بين دول العالم نتيجة لقيام الولايات بانخفاض صادراتها من السلع ومنها البترول وبالتالي انخفض سعر النفط العالمي لزيادة العرض من البترول خلال عامي (٢٠٠٨ -٢٠٠٩).

ونجد استمرار عجز الميزان التجاري بمعدل متزايد **خلال عامة ٢٠٠٩/٢٠١٠** ليصل قيمته إلى ١١٥,١٤٥ مليار جنية وذلك نتيجة ارتفاع الواردات لتصل إلى ٢٤٩.٨ مليار جنية.

خلال الثورة عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ استمر العجز في الزيادة حيث وصل قيمته إلى ١٨٣,٢٥٥ مليار جنية وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في الواردات حيث وصلت إلى ٤٤١ ,٣٧١ مليار في حين انخفضت الصادرات حيث وصلت إلى ١٨٨،١٨٦ مليار وذلك نتيجة حالة من عدم الاستقرار الامني وانعكاساته السلبية على حركة التجارة والاستثمار والسياحة والنقل وانخفاض معدلات التشغيل والانتاج وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي .

خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ ارتفع عجز الميزان التجاري بينما استقرت حصيلة الصادرات السلعية عند مستواها السابق وانعكس ذلك علي انخفاض نسبة تخطيط حصيلة الصادرات السلعية الي المدفوعات عن الواردات السلعية .

اما خلال السنة المالية (٢٠١٢ – ٢٠١٣)كان هناك فائض كلي في ميزان المدفوعات وتراجع في عجز الميزان التجاري ويرجع ذلك الى ارتفاع صافى التحويلات بدون مقابل بمعدل ٤,٧٪ .

خلال السنة المالية (٢٠١٣- ٢٠١٤) ارتفع عجز الميزان التجاري ليصل إلى ٣٢٨ ,٢٥٦ مليار جنية, وذلك نتيجة زيادة الواردات حيث وصلت إلى ٤٥٥,٥٢٣ مليار جنية في حين تستمر الصادرات فى الانخفاض حيث وصلت قيمتها إلى ١٩٥,١٩٩ مليار جنية , نتيجة لزيادة المدفوعات عن الواردات السلعية وتراجع حصيلة الصادرات السلعية.

في السنة المالية (٢٠١٤-٢٠١٥) ارتفع العجز في الميزان التجاري نظرا لتراجع حصيلة الصادرات السلعية لتراجع حصيلة الصادرات البترولية الناتجة عن انخفاض اسعار البترول العالمية وزيادة الكميات المعروضة منه وفى ذلك الوقت ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية بالإضافة لتراجع صافى التحويلات الجارية.

وفي عام (٢٠١٥/٢٠١٦) نجد زيادة حاده في الميزان التجاري حيث وصلت قيمتها إلى ٤٤٧.٣ مليار وذلك نتيجة انخفاض في قيمة الصادرات حيث وصلت عام ٢٠١٥ إلى ١٦٨ ثم تزايدت قيمة الصادرات في عام ٢٠١٦ حيث وصلت إلى ٢٢٤، وحدثت تلك الزيادة نتيجة صدور قرارات بخفض استيراد المواد غير اللازمة وزيادة الصادرات.

وفي عام (٢٠١٦/٢٠١٧) صعدت الصادرات المصرية بنسبة ٢٠٪ بعد قرار التعويم مقارنةً بما قبل، إلا أن تلك الزيادة كانت نتيجة لزيادة تصدير السلع النفطية بسبب الازدهار التي شهده سوق النفط في ذلك التوقيت، ولم تمتد زيادة معدلات التصدير إلى بقية السلع غير النفطية الأخرى، بسبب تقليدية معظم السلع المصرية المنتجة وعدم وجود أي ميزة تنافسية لها في السوق العالمي، أما السلع المصرية التي تتمتع بميزة تنافسية كالقطن والأسمدة فقد شهدت تراجعاً في الطلب المحلي في تلك الأثناء، واقترح البنك الدولي أن تبدأ مصر بفتح أسواق تصديرية جديدة والاستفادة من قطاعات تصديرية مع التركيز بشكل خاص على المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى والمنتجات التكنولوجية لافتاً إلى أن الحوافز التي تقدمها الحكومة من شأنها تشجيع المنتجين للمشاركة في ذلك، وأوصى البنك الدولي بضرورة البدء في الاستثمار في تطوير البحث والتكنولوجيا للمنافسة بشكل أفضل مع الدول الأخرى, ونتيجة لهذه القرارات انخفض عجز الميزان التجاري عام ٢٠١٧ حوالي ٢٥٪ وايضا انخفاض الواردات بنحو ١٤٪.

وفي عام (٢٠١٨/٢٠١٩) استمر العجز في الميزان التجاري حيث وصل إلى ٩,١٠ مليار دولار.

بينما نجد أن العام التالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ حدثت زيادة كثيفة في عجز الميزان التجاري خالفت توقعات العالم حيث كان من المتوقع أن كل دول العالم خلال هذه السنة المالية ستعاني من زيادة كبيرة في عجز الميزان التجاري نتيجة ازمة كورونا ولكن وصل الميزان التجاري خلال هذه السنة الي ١١,٢ مليار دولار.

٢- تطور الميزان البترولي في مصر :

وفي خلال عام (٢٠١٤-٢٠١٥) تصاعد عجز الميزان البترولي نتيجة لتراجع حصيلة الصادرات البترولية بنحو٣.٧ مليار دولار تأثراً بانخفاض الاسعار العالمية للبترول الخام بمعدل ٢٨.٧٪ و ٥٠.١٪ و ٤٣.١٪ خلال الربع الثاني والثالث والرابع على الترتيب من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ وذلك على

الرغم من زيادة الكمية المصدرة من البترول الخام خلال سنة العرض مع الاخذ في الاعتبار ان الصادرات من البترول الخام تمثل ٧٠.٨٪ من اجمالي حصيلة الصادرات البترولية و ٢٧.٩٪ من اجمالي حصيلة الصادرات السلعية خلال نفس السنه[٢٦] .

وفي خلال عام (٢٠١٨-٢٠١٩)حقق الميزان التجاري البترولي فائضاً لأول مرة منذ السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغ ٨،١ مليون دولار (مقابل عجز بلغ نحو٣،٧ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية البترولية بمعدل ٣١،٧ ٪، مدفوعا بارتفاع الصادرات من الغاز الطبيعى والمنتجات البترولية، وتراجع المدفوعات عن الواردات السلعية البترولية بمعدل ٧،٥ ٪تأثرا بتوقف استيراد الغاز الطبيعي منذ اكتوبر ٢٠١٨[٢٧].

وفي خلال عام (٢٠١٩-٢٠٢٠) سجل الميزان التجاري البترولي عجزاً بلغ ٤٢١،٠ مليون دولار (مقابل فائض بلغ ٨،١ مليون دولار)، وذلك محصلة لانخفاض كل من:

حصيلة الصادرات البترولية بنحو ٣،١ مليار دولار لتسجل نحو ٨،٥ مليار دولار مقابل نحو ١١،٦مليار دولار (كنتيجة لتراجع صادرات البترول الخام والمنتجات البترولية، والغاز الطبيعي.

المدفوعات عن الواردات البترولية بنحو ٢،٦ مليار دولار لتسجل نحو ٨،٩ مليار دولار مقابل نحو١١.٥ مليار دولار

لتراجع الواردات من المنتجات البترولية تأثراً بتراجع كل من الكميات المستوردة بمعدل ٣٨،٠ ٪، وكذا أسعار البترول العالمية، وتوقف استيراد الغاز الطبيعي (اعتباراً من الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨) في حين ارتفعت الواردات من البترول الخام [28].

أما في عام (٢٠٢٠-٢٠٢١) تحول الميزان التجاري البترولي من عجز قدره ٥٤.٢ مليون دولار إلى فائض بلغ ٢.١ مليار دولار، كنتيجة أساسية لارتفاع قيمة الصادرات من الغاز الطبيعي بنحو ٢.٦ مليار دولار لزيادة الكميات المصدرة منه، إضافة إلى الارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية التي أدت أيضاً إلى ارتفاع قيمة الصادرات والواردات من البترول الخام بالرغم من انخفاض كمياته، وقد حد من هذا التحسن زيادة قيمة المدفوعات عن الواردات من المنتجات البترولية لارتفاع الكميات الواردة.

[26]. - المجلة الاقتصادية ,مجلد ٥٥.رقم ٤ , البنك المركزي المصري , ٢٠١٥/٢٠١٤ , ص ٧٨

[27]. - المجلة الاقتصادية ,مجلد ٥٩.رقم ٤ , البنك المركزي المصري , ٢٠١٩/٢٠١٨ , ص ٦٣

[28]. – التقرير السنوي الاحصائي ,ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية, البنك المركزي المصري ,٢٠٢٠/٢٠١٩, ص ص ٧٠-٧١

سابعاً : النتائج والتوصيات :

أولا: النتائج :

١- إن الأزمات المالية والاقتصادي هي الحالات الحرجة التي تمر بها الاقتصادات الدولية والاقتصاد العالمي، وعادة ما يكون من نتائج هذه الأزمات حالة التباطؤ الاقتصادي العالمي وهو ما ينعكس سلباً على الطلب العالمي على الطاقة نتيجة حالة الانكماش، وهو ما يُؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات البترولية وبالتالي يكون له أثر سلبي على الميزان التجاري.

٢- ازداد عجز الميزان التجاري المصري بمقدار ٣٥.٧ بليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً خلال الفترة من ١٩٩٠ الى٢٠٢٠مما يعني صحة الفرض الرئيسي للدراسة بأن ارتفاع اسعار الغاز الطبيعي تؤثر تأثير مباشر على رصيد الميزان التجاري المصري .

٣- اصبح الغاز منافسا قوياً ليس للنفط الخام فقط وانما للفحم والطاقة النووية خاصة مع زيادة استخدامه في توليد الكهرباء في الكثير من دول العالم وبالتالي فإن اسواق الغاز الطبيعي ستتطور بصورة كبيرة في المستقبل مع ارتفاع اسعار النفط اذ ستصبح اسعار الغاز الطبيعي سقفاً مرجعياً لأسعار انواع الوقود التي يتم استخدامها في مختلف المجالات.

ثانياً: التوصيات :

١- ضرورة العمل على تكوين مخزون استراتيجي من الغاز الطبيعي من خلال استغلال الفترات التي تنخفض بها أسعار الغاز الطبيعي العالمية لشراء المزيد من الغاز بما يفوق الاستهلاك، أو تقليل الصادرات منه وتخزينه، مما يساعد فيما بعد على تقليل النفقات في الفترات التي ترتفع فيها أسعاره عالمياً.

٢- تحتاج مصر إلى المزيد من عمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي، وذلك لضمان استمرار الانتاج المحلي عند مستويات مرتفعة، بهدف سد الطلب المحلي المتزايد , وكذلك الوفاء بعقود التصدير المبرمة .[٢٩]

[29] - وزارة البترول والثروة المعدنية , مرجع سبق ذكره , بيان صحفي , ٢٠٢١

٣- ضرورة العمل على تحقيق الإستغلال الأمثل للغاز الطبيعي خاصة مع تطور الاحتياطيات الكبيرة المؤكدة من الغاز التقليدي وغير التقليدي , بالإضافة الى ضرورة رسم وايجاد مناخ سياسي يعمل على تأمين نشاط تبادلي مستقر بين منتجي الغاز الطبيعي ومستهلكيه في دول العالم .

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية

١- رضوي عباس السلاموني ,قسم تطوير العمليات , معهد بحوث البترول , مجلة البترول والعلوم البيئية , العدد السادس يونيو , ٢٠١٤ .

٢- نصري ذياب، جغرافية الطاقة ،كتاب , دار الجنادرية للنشر والتوزيع, 2011 .

٣- وسام محمد ,اكتشافات الغاز (مصر بين معضلة الاكتفاء الذاتي والتصدير للخارج , مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية , ٢٠١٧.

٤- أ. بن أحمد أحمد , واقع سوق الاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي في ظل تقلبات التجارة العالمية , مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية (جامعة الوادي-العدد السادس-المجلد الأول),٢٠١٣.

٥- بن أحمد أحمد , الاسعار العالمية للغاز الطبيعي ومستقبلها, جامعة الشهيد حمه لخضر, الوادي , الجزائر, ٢٠١٦.

٦- زبير طيوح, أثر تحرير تجارة الخارجية علي الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر(١٩٨٠-٢٠١٣) مذكرة ماستر تخصص تجارة دولية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، بسكرة: جامعة محمد خيضر , الجزائر , ٢٠١٣.

٧- بن يوسف نوة ,أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر(١٩٩٠-٢٠١٢), الجزائر , ٢٠١٤.

٨- الجبوري سوسن كريم، و ألغالبي عبد الحسين جليل ,أثر مقاييس عرض النقد علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،٢٠٠٩.

٩- ابراهيم محمد البطاينة, أثر محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ميزان المدفوعات(١٩٩٥-٢٠٠٩) , كلية ادارة المال والاعمال, جامعة آل البيت ,الاردن ,٢٠١٥.

١٠- يحياوي عبد الحفيظ ,علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري في الجزائر دراسة حالة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣), جامعة الجلفة ,٢٠١٥.

١١- أحمد الاشقر ,الاقتصاد الكلي , دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع, عمان , ٢٠٠٢ .

١٢- علي رجب, اساسيات تسعير الغاز في الاسواق العالمية, مجلة النفط والتعاون العربي, المجلد الثالث والثلاثون, العدد ١٢٠ ,الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك, ٢٠٠٧.

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية :

1- Jawad, M. (2013), "**An Econometrics Analysis of Oil Price Volatility**", International Journal of Econometrics and Financial Management, Vol. 1, No. 1.

2- Tsen, Wong Hock. (2009), "**Term-of-trade and trade balance: Some empirical evidence of Asian economies**", The International Trade Journal.

3- Ozlale, Ümit, and Didem Pekkurnaz.(2010), "**Oil price and current account: A structural analysis for the Turkish economy**", Energy Policy.

4- Qiangian, Zhang. (2011), "**The impact of international oil price fluctuation on China's economy**", Energy Procedia.

5- Hassan, Syeda Anam, and Khalid Zaman. (2012), " **Effect of oil prices on trade balance: New insights into the cointegration relationship from Pakistan**", Economic Modeling.

6- Wu, Po-Chin, Shiao-Yen Liu, and Sheng-Chieh Pan. (2013), " **Nonlinear bilateral trade balance-fundamentals nexus: A panel regression approach**", International Review of Economics and Finance.

7- Tiwari, Aviral Kumar, and Olaolu Richard Olayeni.(2013) , " **Oil price and trade balance: wavelet based analysis for India**", Economics Bulletin.

8- D. O. Olayungbo. (2019), "**Effects of Global Oil Price on Exchange Rate, Trade Balance, and Reserves in Nigeria: A Frequency Domain Causality Approach**", Economics Department, Obafemi Awolowo University.

9- Salman Ghouri, US Shale Gas to North Dakota: Is it the beginning of a New Era for US Oil,Fuelfix December 16, 2011, http:// (fuelfix.com/blog/2011/12/16/us-shale-gas-to-north-dakota).

ثالثاً: التقارير والمواقع الالكترونية :

١- وكالة الطاقة الدولية, ادخار الموارد تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية, ترجمة: مظهر بايرلي, مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت, ٢٠٠٥.

٢- موجز تقرير سياسات مركز بروكنجز, مركز بروكنجز الدوحة ومبادرة أمن الطاقة, قطر,٢٠١٣ .

٣- مروه الغول ,قصة تطور أسعار الغاز في الاسواق بمختلف الدول ,بيان الصحفي , اليوم السابع ,١٦ نوفمبر ٢٠١٦.

٤- BB statistical review of world energy2020.

٥- المجلة الاقتصادية , البنك المركزي المصري , أعداد مختلفة .

٦- التقرير السنوي الاحصائي ,ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية, البنك المركزي المصري.

٧- وزارة البترول والثروة المعدنية , بيان صحفي , ٢٠٢١.